

محضر اجتماع

الجمعية العامة العادلة لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر
المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٤ مايو ٢٠١٦

انعقدت الجمعية العامة العادلة لمصرف أبوظبي الإسلامي . مصر يوم الأربعاء الموافق ٤ مايو ٢٠١٦ وذلك في تمام الساعة الثالثة مساءً بفندق سميراميس انتركونتننتال (قاعة طيبة) . محافظة القاهرة ، بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة البنك إلى السادة المساهمين لحضور الاجتماع . وذلك للنظر جدول الأعمال الآتي :-

أولاً : اعتماد تقرير السيدين / مراقبى الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية لسنة المالية المنتهية في

٢٠١٥/١٢/٣١

ثانياً : احاطة الجمعية العامة علماً بتقرير هيئة الفتاوى والرقابة الشرعية للبنك عن نشاط السنة المالية المنتهية في

٢٠١٥/١٢/٣١

ثالثاً : اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

رابعاً : إقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

خامساً : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

سادساً : اعتماد التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة.

سابعاً : تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهما عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

ثامناً : تحديد بدلي الحضور والانتقال للسادة أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس خلال السنة المالية

المنتهاية في ٢٠١٦/١٢/٣١

تاسعاً : اعتماد تبرعات عام ٢٠١٥ والترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال السنة المالية المنتهية في

٢٠١٦/١٢/٣١ وحدود هذه التبرعات .

عاشرأ : الترخيص لمجلس الإدارة لإبرام عقد معاوضة

حادي عشر : احاطة الجمعية العامة علماً بالإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية الخاصة بانخفاض حقوق

المساهمين عن ٩٠ % من رأس المال (المادة ٦٣ من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد والشطب)

. ولقد تم نشر الاخطار الأول بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادلة بكل من جريدة الأهرام ، وأخبار اليوم

يوم السبت الموافق ٢٠١٦/٤/١٦ ، كما تم نشر الاخطار الثاني للدعوة ذاتها يوم السبت الموافق ٢٠١٦/٤/٢٣ بكل من

جريدة الأهرام ، وأخبار اليوم

. وتم تسليم دعوة الحضور ومرافقاتها في يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٤/١٤ إلى كل من :-

الهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية ، وشركة مصر للمقاصلة والتسوية والحفظ المركزي ، والهيئة العامة

للاستثمار والمناطق الحرة ، والبنك المركزي المصري ، ومراقبى حسابات البنك ، وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤ من النظام

الأساسي لمصرفنا .

هذا وقد حضر اجتماع الجمعية من السادة أعضاء مجلس الإدارة كلاً من:-

١. السيدة الأستاذة / نيفين إبراهيم لطفي

ممثلًا لمصرف أبوظبي الإسلامي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة



رسالة

رسالة

(عضو)

(عضو)

(عضو)

(عضو)

٣ . السيد الأستاذ / عارف عثمانى

ممثلاً لمصرف أبوظبي الإسلامي

٤ . السيد الأستاذ / محمد حسن يوسف

ممثلاً لبنك الاستثمار القومى

٥ . السيد الأستاذ / فريد فاروق عبدالكريم البليسي

ممثلاً لشركة الإمارات الدولية للاستثمار

٦ . السيد الأستاذ روبرت جورج ادواردز

غير تنفيذى من ذوى الخبرة

ولقد فوض الأستاذ سارفاش ساروب عضو مجلس الإدارة السيد الأستاذ عارف عثمانى عضو مجلس الإدارة فى حضور اجتماع الجمعية العامة نيابة عن سيادته.

كما حضر الاجتماع د/ حازم أحمد ياسين (مكتب المحاسبون المصريون - إيجاك) ، كما حضر الأستاذ أحمد أمين حافظ مفوضاً عن الأستاذة/ منى عبدالسلام مصطفى (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (ERNST & YOUNG) مراقباً الحسابات .
وحضر الاجتماع الأستاذ / محمود الصاوي ممثلاً للهيئة العامة للرقابة المالية ولم يحضر ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وقد تولت السيدة الأستاذة / نيفين لطفي رئاسة الجمعية العامة العادية ، حيث رحبت سيادتها بالسادة الحضور من المساهمين ومراقباً الحسابات وممثل هيئة الرقابة المالية وبدأ الاجتماع بتلاوة آيات من القرآن الكريم .
ثم اقترحت سيادتها على الجمعية تعين كلاً من:-

١. الدكتور / أحمد محمد عبداللطيف أمين سر الجمعية وتفویضه هو والسيد / محمد سيد محمد عبدالحليم مجتمعين أو منفردين في اعتماد محضر الجمعية لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
٢ . والأستاذة / محسن محمد عبدالحميد والأستاذ / شريف أسامة ابراهيم ، جامعى أصوات .
وقد وافقت الجمعية العامة العادية على تعينهم .

ثم توجهت السيدة الأستاذة / رئيسة الاجتماع إلى السادة مراقبى الحسابات وجامعى الأصوات للإفاده بسلامة إجراءات الدعوة لانعقاد الجمعية ونسبة الحضور وإثبات ذلك فى سجل حضور المساهمين والتوفيق عليه . وعقب ذلك تقدما المذكوران بنتيجة حصر الأسهم الحاضرة ونسبتها المئوية ، حيث أعلنا أن عدد الأسهم الحاضرة للجتماع بالأصلية والإنابة بلغ عددها ٦٣,١١٨,٦٨٥ سهماً من إجمالي أسهم رأس المال البنك المصدر وبالبالغ عددها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً ، وتمثل الأسهم الحاضرة نسبة مئوية قدرها ٣١,٥٦ % ، ومن ثم أعلنت سيادتها صحة إنعقاد الاجتماع وقانونيته .

وقد أفادت السيدة الأستاذة/ نيفين لطفي رئيسة الاجتماع بأن خطه العمل فى يوم الجمعية ستتشتمل على النحو التالى :-

١. سنبدأ بتلاوة مراقب الحسابات لتقريره .

٢. ثم تلاوة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية .

٣. ثم تقرير مجلس الإدارة .

٤. ثم ذكر الأسئلة التي وردت مكتوبة قبل إنعقاد الجمعية واجابات البنك عنها وفتح المناقشة العامة .

د. لاعظ محمد

٥. ونختم بالتصويت على القرارات المطلوبة من الجمعية .
ورجت سعادتها المساهمين الكرام عدم مخالفه هذا النظام حرصاً على وقت الجميع .

وقد طلب المساهم محمد فريد عبدالغنى اثبات تحفظه على عدم تعيين رئيس مجلس إدارة للبنك منذ عام ٢٠١٢ وذكر أن الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب مختلف لقواعد الحكومة . والرد على ذلك أن قواعد حوكمة البنك أجازت الجمع بين منصبي العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة بموافقة البنك المركزي المصري .

أولاً : تقرير مراقبى الحسابات

ثم دعت سعادتها السيد الأستاذ مراقب الحسابات لتلاؤه التقرير ولقد تلا الدكتور حازم أحمد ياسين مراقب الحسابات التقرير التالي :

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة /مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة المصرف، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

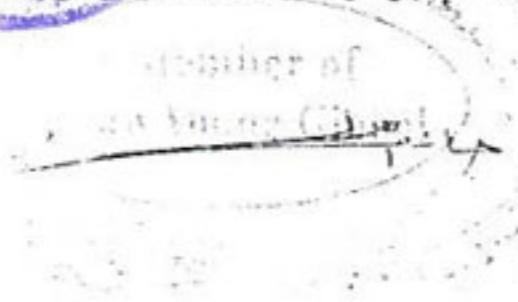
مسؤولية مراقبى الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتنطوي هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من التحريرات الهامة والمؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقبى الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المصرف بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المصرف. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

د. لـ سالم محمد
دكتور أستاذ

ممثل (أ)
ممثل (ب)



وانتا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعتبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح ، في جميع جوانبها الهمامة ، عن المركز المالي المستقل لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، فإننا نوجه الانتباه إلى:

١. الإيضاح رقم (٢/ب) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الذي يشير إلى تجاوز الخسائر المرحلية للمصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ البالغة نحو ٢,٧٣٦ مليون جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢,٩٦٢ مليون جنيه مصرى) رأس المال المصدر والمدفوع. تنص المادة ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ضرورة انعقاد الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للنظر في استمرارية المصرف، هذا وقد اعتمدت الجمعية العامة غير العادية للمصرف في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥ استمرارية المصرف.
٢. ما جاء تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة حيث قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية خلال شهر فبراير ٢٠١٢، للدفع بعدم دستورية الضرائب على عائد أذون و سندات الخزانة نظراً لعدم تحقيق المصرف لأرباح ضريبية خلال السنوات المالية محل النزاع ، وبناءً على تقدير المستشار القانوني والمستشار الضريبي للمصرف فإنه من المرجح الحكم في هذه القضية لصالح المصرف.
٣. ما جاء تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة قامت إدارة المصرف بتكون مخصص التزامات محتملة بمبلغ ٨٨ مليون جنيه مصرى وذلك بناءً على رأي المستشار القانوني للمصرف بتكون ذلك المخصص لتفطية المطالبات المحتملة من قبل مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبيّن لنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وجود مخالفات جوهرية لأي من أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المركزي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

يمسّك المصرف حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام المصرف على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات.

مراقباً للحسابات

منى عبد السلام مصطفى

وعقب ذلك توجهت السيدة الأستاذة / رئيسة الجمعية بالشكر للسادة مراقبين للحسابات

د. حازم أحمد ياسين



مصادقة (العنوان)

د. لـ حازم محمد شريف أستاذ

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلبت الأستاذة رئيس البنك ورئيسة الجمعية من الدكتور محمد عبدالحليم عمر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالي :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمو مصرف أبو ظبي الإسلامي ، مصر استناداً للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف ، فنود أن نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة عدة اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف وناقشتها.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تم ما يلى:

 - ١- تحويل معظم الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة، وما بقي منها اتخذت الإجراءات لحصره في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقاً لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقاً للضوابط الشرعية.
 - ٢- قبول الإيداعات الجديدة وفقاً لصيغ الإيداع الشرعية، أما الإيداعات التقليدية القديمة فقد تم تحويلها إلى صيغ مشروعة في معظمها وسيتم تحويل باقي الإيداعات.
 - ٣- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لأدوات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتم تجنب العمليات غير المتفقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.
 - ٤- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة باستثناء ما يتعلق بأذون الخزينة إلى أن يتم إيجاد بدائل شرعية عنها.
 - ٥- بما أن البنك غير مخول بخارج الزكاة فإنها تقع على مسؤولية المساهمين.

عن/ هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة أ.د/ حسين حامد حسان

وقد شكرت الأستاذة رئيس الجمعية الأستاذ الدكتور محمد عبدالحليم على تلاوة التقرير.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



د. لامس كر
مدير اقسام

ثالثاً : تقرير مجلس الإدارة عن النتائج العام المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١

وقد أوضحت سعادتها للسادة المساهمين أن تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥ ، قد طبع في كتب ووزع على السادة المساهمين في الجمعية كما نشر ملخص واف له في الجرائد . وقد اشتمل التقرير على ما يلى :

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية عن السنة المالية

المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

تللزم الشركة في إعداد تقرير مجلس إدارتها المعد للعرض على الجمعية العامة بالبيانات الواردة بالملحق رقم (١)

المرفق باللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالإضافة إلى ما ورد بالنموذج التالي :

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر

اسم البنك :

البيانات الأساسية :

مباشرة كافة الأنشطة المنفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأنشطة المصرح بها للبنك			غرض البنك
١٩٩٦/٦/١٩ تاريخ القيد بالبورصة			المدة المحددة للبنك
١٠ جم	القيمة الأساسية للسهم	١٩٧٤ لسنة ٤٣ رقم القانون ولاته للاستثمار وتعديلاته	القانون الخاضع له البنك
أثنان مليار جنيه مصرى	آخر رأس مال مصدر	أربعة مليار جنيه مصرى	آخر رأس مال مرخص به
٢٠٥٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٤	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	أثنان مليار جنيه مصرى	آخر رأس مال مدفوع

علاقات المستثمرين :

السيد / عمرو عباس رضوان	اسم مسؤول الاتصال
السيدة / محاسن محمد عبد الحميد عثمان	
٩ شارع رستم جاردن سيتي	عنوان المركز الرئيسي
٢٧٩٨٣٨٤٥-٢٧٩٨٤٠٦٠	أرقام التليفونات
٠١٦٦٦٢٧٦٣٦	
٠١٠٢٤٠٣١٣١	

مصرف أبوظبي الإسلامي

محاسن محمد عبد الحميد عثمان

د. لـ



		www.adib.eg	الموقع الإلكتروني
		Amr.AbbasRadwan@adib.ae	البريد الإلكتروني
		Mahassen.M.Osman@adib.ae	

مراقب الحسابات :

الإسم :	
١ - مني عبد السلام مصطفى الشاذلي (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة - إرنسن ويونغ) .	اسم مراقب الحسابات
٢ - د / حازم أحمد ياسين (مكتب المحاسبون المصريون - إيجاك .	
بموجب قرار الجمعية العامة العادلة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨ .	تاريخ التعين
(غير مقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية)	رقم القيد بالهيئة (٤٨)

هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة :

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	حملة ٥% من أسهم البنك فأكثر
٤٩,٦٢	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	١ - مصرف أبو ظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة
١٢,٣٩	٢٤,٧٧٧,١٣٧	٢ - بنك الاستثمار القومي
٩,٥١	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٣ - شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م
٧١,٥٢	١٤٣,٠٣٥,٤٧٣	الإجمالي

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك
٤٩,٦٢	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	١ - مصرف أبو ظبي الإسلامي شركة مساهمه عامة
١٢,٣٩	٢٤,٧٧٧,١٣٧	٢ - بنك الاستثمار القومي
٩,٥١	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٣ - شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م
٠,٠١	١٠,٠٠٠	٤ - نيفين إبراهيم محمود لطفي
٧١,٥٢	١٤٣,٠٣٥,٤٧٣	إجمالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة



د. طارق محمد
شريف اسماعيل

النسبة %	عدد الأسهم وفقاً لآخر بيان إفصاحي سابق	أسهم الخزينة لدى البنك وفقاً لتاريخ الشراء
	لا يوجد	
		اجمالي أسهم الخزينة

مجلس الإدارة :

آخر تشكيل لمجلس الإدارة :

الصفة *	جهة التمثيل (إن وجدت)	الوظيفة	الاسم
(تنفيذي - غير تنفيذي - مستقل)			
التنفيذي	ممثلًا عن مصرف أبو ظبي الإسلامي	رئيس التنفيذي والعضو المنتدب والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة	١ - السيدة الأستاذة/ نيفين لطفي
غير تنفيذي	ممثلًا عن مصرف أبو ظبي الإسلامي	عضو مجلس الإدارة	٢ - السيد الأستاذ/ سارفاش ساروب
غير تنفيذي	ممثلًا عن مصرف أبو ظبي الإسلامي	عضو مجلس الإدارة	٣ - السيد الأستاذ / عارف عثماني
غير تنفيذي	ممثلًا عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م	عضو مجلس الإدارة	٤ - السيد الأستاذ/ محمد شوكي
غير تنفيذي	ممثلًا عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م	عضو مجلس الإدارة	٥ - السيد الأستاذ/ صبحي بن خضراء
غير تنفيذي	ممثلًا عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م	عضو مجلس الإدارة	٦ - السيد الأستاذ/ روبرت كولمن ويجلس
غير تنفيذي	ممثلًا عن بنك الاستثمار القومي	عضو مجلس الإدارة	٧ - السيد الأستاذ/ محمد حسن يوسف يوسف
مستقل	لا يوجد	عضو مجلس الإدارة	٨ - السيد الأستاذ/ روبرت جورج إدواردز

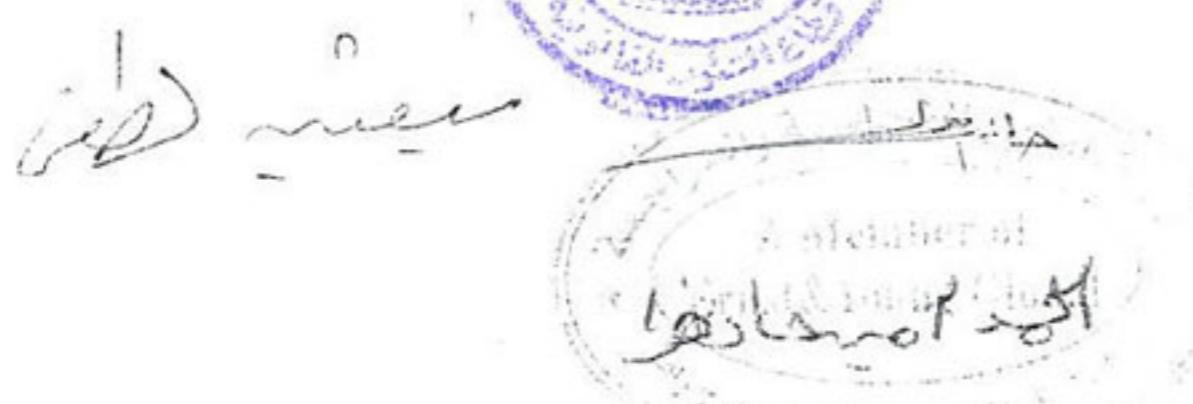
* يذكر التغييرات التي طرأت على تشكيل المجلس خلال العام.

- تعيين السيد الأستاذ/ روبرت جورج إدواردز - عضواً غير تنفيذي بمجلس إدارة مصرفنا من ذوي الخبرة وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣.

اجتماعات مجلس الإدارة :

(عدد مرات إنعقاد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام)

(٦ مرات خلال العام)



محمد حمدان
رئيس مجلس إدارة

لجنة المراجعة :

آخر تشكيل للجنة المراجعة :

الاسم	جهة التمثيل
روبرت كولمن ويجلس	رئيس لجنة المراجعة، ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م
روبرت جورج ادواردز	عضو لجنة المراجعة، مستقل
محمد حسن يوسف يوسف	عضو لجنة المراجعة، ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي

بتاريخ ١٢/١٣/٢٠١٥ تم تعيين السيد الأستاذ/ روبرت جورج ادواردز عضواً بلجنة المراجعة بدلاً من السيد الأستاذ/ صبحي بن خضراء.

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها :

- مراقبة ومتابعة البيانات المالية ومدى تكامليها، وأي إعلانات رسمية تتطرق بالأداء المالي للبنك.
- الإشراف والرقابة على وحدة وتكامل نظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر بالبنك.
- التأكد من كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية بالبنك و المراجعة الخارجية على البنك.
- الإشراف على العلاقة مع الجهات الرقابية المختلفة.
- التأكد من الالتزام بالأنظمة و القوانين.
- التنسيق مع لجنة التدقير لمجموعة مصرف أبو ظبي الإسلامي.

أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	
نعم	هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة
لا	هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها
----	هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية

بيانات العاملين بالبنك :

٢٢٥٩	متوسط عدد العاملين بالبنك خلال السنة
١٢٣,٤٢٤ جم (مائة وثلاثة وعشرون ألف وربعون ألف وعشرون جنيهًا مصرية) سنويًا	متوسط دخل العامل خلال السنة

الحمد لله رب العالمين

د. محمد جابر
رئيس مجلس إدارة

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالبنك (إن وجد) : لا يوجد

لا يوجد	إجمالي الأسماء المدرجة وفقاً لنظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين إجمالي ما تم منحه من أسماء الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام عدد المستفيدين من نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين إجمالي ما تم منحه من أسماء الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام أسماء وصفات كل من حصل على ٥٪ أو أكثر من إجمالي الأسماء المدرجة (أو ١٪ من رأس المال الشركة) وفقاً للنظام
---------	--

المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

(عرض ما اتخذ ضد البنك من إجراءات ضد البنك أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديرتها من قبل الهيئة أو البورصة والتي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً "إن وجدت")

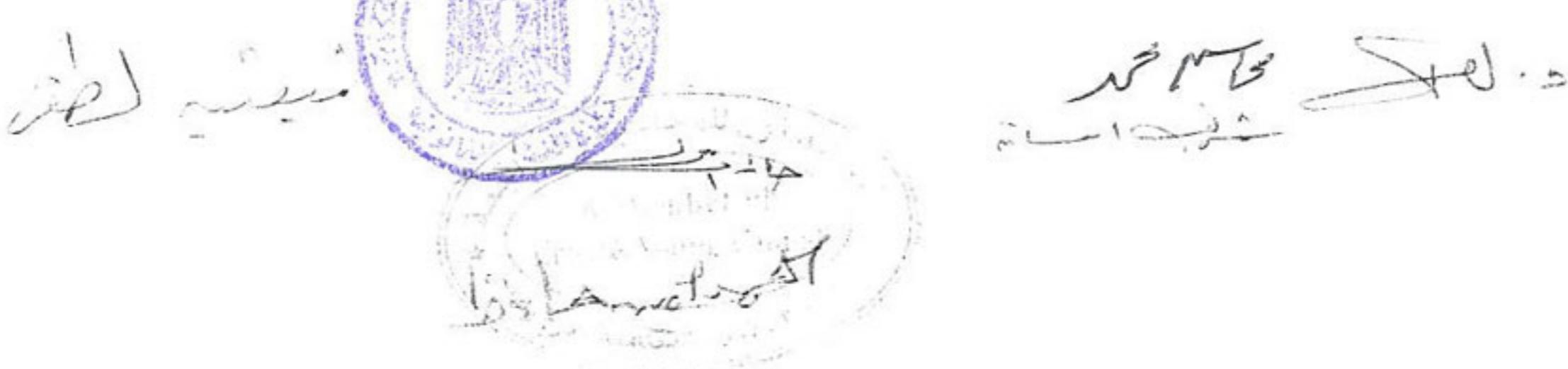
- لقد تم فرض إلتزام مالي على مصرفنا وقدره ١٠ ألف جنيه بموجب قرار لجنة القيد بالبورصة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ لعدم الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

- تم تنفيذ شراء مصرفنا لعدد ٣٤١٦٨٦٥ سهم بنسبة ٣٥,٧٣٪ من أسماء شركة أديليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤ والمملوكة لكل من :-

 - شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية لعدد ٢٤٦٤٥٨٢ سهم بسعر ٥,٩٧ جم للسهم وبإجمالي قيمة ١٤٧١٣٥٥٤,٥٤ جم .
 - شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية لعدد ٩٥٢٢٨٣ سهم بسعر ٥,٩٧ جم للسهم وبإجمالي قيمة ٥٦٨٥١٢٩,٥١ جم .

ونفذ ذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة العادية لمصرفنا المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨



مساهمة البنك خلال ٢٠١٥ في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة:

يحرص مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر على أن يكون مؤسسة داعمة للمجتمع ويضع أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية على قائمة أولوياته وإلتزاماته حيث يقوم البنك باتخاذ خطوات فعالة نحو التنمية المجتمعية في مصر، إيماناً من البنك بأن النجاح في الأعمال المصرفيه والتنمية المجتمعية هدفان يكملان بعضهما البعض.

ويُفخر البنك بمشاركة الفعالة وتعاونه خلال عام ٢٠١٥ مع كبرى المؤسسات والمنظمات الخيرية والأهلية العاملة في مصر والمستشفيات الجامعية في عدة مجالات مختلفة:

في مجال الرعاية الصحية: شارك مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر في المبادرات التالية:

- إنشاء وتجهيز وحدة تمريض كاملة بالمعدات الضرورية في مستشفى السرطان ٥٧٣٥٧. وتوفير ماكينة غسيل كلوي لرفع المعاناة عن أطفال الفشل الكلوي بمستشفى أطفال ابوالريش التخصصي. وأيضاً توفير الأجهزة اللازمة لافتتاح عيادة امراض القلب وعيادة الأمراض الجلدية بمستشفى المنيل التخصصي التابع لمستشفيات القصر العيني وذلك لخدمة حوالي ٩٠٠٠ مريض كل عام. وإيماناً بأهمية القضاء على ظاهرة تعاطي وادمان المواد المخدرة ساهم البنك بالتعاون مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي و وزارة التضامن الاجتماعي بمساعدة أنشطة وحملات وقائية ضد ظاهرة تعاطي وتعاطي الإدمان مما أسهم في نشر الوعي للمجتمع المصري عن هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد شبابنا.

في مجال التعليم

- ساهم البنك في تعليم وتطوير مهارات عدد ٢٠٠ فتاة من حديثي التخرج وذلك لتأهيلهم لسوق العمل، وتنظيم دورات تدريبية على الحرف اليدوية لشباب محافظة الأقصر، وذلك لتشجيعهم على إطلاق مشروعات صغيرة في هذا المجال، كما ساهم البنك في دعم وتشجيع الأطفال الموهوبين في منطقة "عزبة خير الله" بمصر القديمة بتمويل مشروع تقويم ٢٠١٦.

في مجال تطوير الصناعات:

- قام البنك بتمويل المرحلة الثانية الخاصة بتوصيل المياه النظيفة والصحية لأكثر من ٢٥٠ منزل بالأقصر وترميمها، كما ساهم البنك في توزيع ١٢٠٠ بطانية وبناء أسفف لعدد من المنازل لمساعدة أهالي الأسكندرية والبحيرة المتضررين من سوء الأحوال الجوية في الشتاء، وأيضاً توزيع أكثر من ٤٠٠٠ قطعة ملابس جديدة على المحجاجين في القاهرة و٧ محافظات مختلفة.

وفيما يلى بيان ملخص بجميع التبرعات خلال ٢٠١٥ :

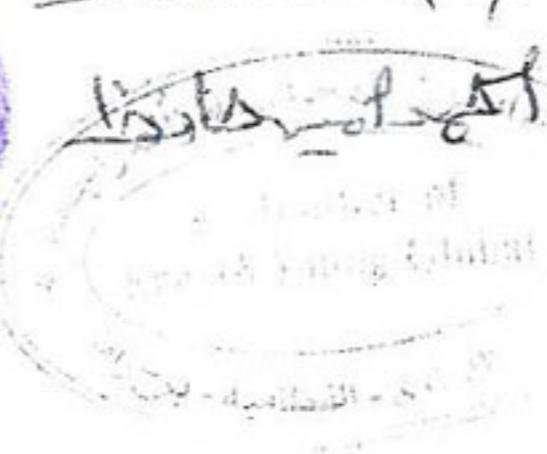
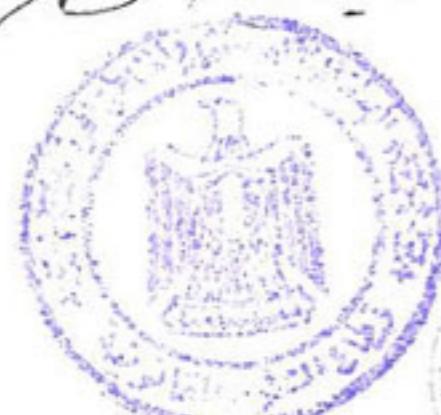
الجهة / الجمعية الخيرية	قيمة التبرع	م	الاحتياجات والأعمال الخيرية
مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧	250,000	١	تكلفة إنشاء منطقة تمريض بكلفة الامكانيات الطبية المتخصصة التي تخدم ٣٠ غرفة / ٦٠ سرير جديد
مستشفى الأطفال الجامعي التخصصي (أبوالريش المنيرة) - وحدة الطوارئ	2,807	٢	شراء هدايا لمرضى السرطان الأطفال بمستشفى ٥٧٣٥٧ ضمن فاعليات افتتاح قسم التمريض الممول من مصرف أبو ظبي الإسلامي
مستشفيات جامعة القاهرة كلية طب القصر العيني قسم الطوارئ	140,000	٣	تكلفة شراء وتوريد ماكينة غسيل كلوي لمرضى الفشل الكلوي
	39,710		تجهيز - عيادات بأجهزة علاج لمرضى القلب والأمراض الجلدية

محمود (٢٠١٥)

جاهد (٢٠١٥)

د. محمد

٤	مؤسسة مصر الخير		
٥	مؤسسة المصرية للزكاة		
٦	جمعية خير وبركة		
٧	ادارة علاقات المؤسسات بالتعاون مع فريق المتطوعين بالبنك		
٨	اميدايسست		
٩	صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي الذي يخضع لإشراف وزير التضامن الاجتماعي بالتعاون مع نادي روتاري كايرو روبل		
١٠	مؤسسة دكتور نبيل فوزي الخيرية		
١١	حالات فردية بفرض العلاج الطبي		
١٢			
اجمالي مبلغ التبرعات للأعمال الخيرية عن عام ٢٠١٥			١,٩٧٣,٧٠٢



د. محمد حماض

ممثل مجلس إدارة

البنك المركزي المصري

- القاهرة - مصر

الانشطة الرئيسية والتغيرات في ملكية الشركات التابعة خلال عام ٢٠١٤

التغير خلال السنة	نسبة المساهمة %		الأنشطة الرئيسية	اسم الشركة
	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
-	٥,٤٢	٥,٤٢	١- إنتاج العبوات بكافة أنواعها من الزجاج والبلاستيك.	الوطنية للزجاج والبلاستيك
-	٦٤,٧٥	٦٤,٧٥	١- ترويج وتنمية الاكتتاب في الأوراق المالية والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو تساهُم في زيادة رؤوس أموالها وفي تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وتقديم رأس المال المخاطر.	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية
-	٤٠,٠٠	٤٠,٠٠	١- الاتجار وتوزيع السلع والآلات والمعدات ومواد البناء والخامات ووسائل النقل والكيماويات والاسمنت والمخصبات الزراعية وتجارة وتسويق الحبوب بجميع أنواعها وكافة المحاصيل الزراعية وأمتلاك المشروعات وشراء وبيع الأراضي. ٢- القيام بكافة أنواع الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية وواجه النشاط السياحي.	الوطنية للتجارة والتنمية - انتاد
-	٤٠,٠٠	٤٠,٠٠	١- الاتجار وتوزيع السلع والآلات والمعدات ومواد البناء والخامات ووسائل النقل ومعدات الميكنة الزراعية وتجارة وتسويق الحبوب بجميع أنواعها وتجارة وكافة المحاصيل الزراعية والاسمنت والمخصبات الزراعية والقيام بكافة أعمال الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية وواجه النشاط السياحي. ٢- امتلاك المشروعات وإدارتها. ٣- شراء وبيع الأراضي والمباني. ٤- امتلاك وإدارة وتشغيل الفنادق السياحية.	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
-	٩٩,٦٠	٩٩,٦٠	١- الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو تساهُم في زيادة رؤوس أموالها .	أبوظبي الإسلامي القابضة للاستثمارات المالية
-	٢,٥٠	٢,٥٠	١- ترويج وتنمية الاكتتاب في الأوراق المالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .	أبو ظبي الإسلامي كابيتال لترويج وتنمية الإكتتاب في الأوراق المالية
-	٥,٠٠	٥,٠٠	١- الاستثمار العقاري بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية والمناطق خارج الوادي القديم فيما عدا شمال وجنوب سيناء والقطنرة شرق فلزلم موافقة الهيئة مسبقاً.	أبو ظبي الإسلامي للاستثمار العقاري

محمود عبد الله
مكي

د. محمد سالم
مكي

			٢ - بيع وشراء وتأجير الاراضى والعقارات.	
٣٥,٧٤	٦٠,٠٦	٩٥,٨٠	١ - يتمثل غرض الشركة في نشاط التأجير التمويلي وفقاً لأحكام القانون ووفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية.	أديلينس للتأجير التمويلي
-	٣٢,٠٠	٣٢,٠٠	١ - يتمثل غرض الشركة في السمسمة في الأوراق المالية	شركة القاهرة الوطنية للسجلات وتدالى الأوراق المالية
-	٩,٠٠	٩,٠٠	١ - يتمثل غرض الشركة في ترويج وتنمية الاكتتاب في الأوراق المالية والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية وفي زيادة رؤوس اموالها وفي تكوين وادارة محافظ الأوراق المالية	شركة الاسكندرية الوطنية للاستثمار و الأوراق المالية

الحالة العامة للبنك ونتيجة الاعمال ومستقبلها:

- بلغ إجمالي الإيرادات ١,٣٥٧ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٤٠١ مليون جنيه، بنسبة ٤٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤ وترجع هذه الزيادة إلى ما يلى:-
- بلغ صافي العائد من التمويلات ١٠٠٧ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٣٦٠ مليون جنيه، بنسبة ٥٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٤ ويرجع ذلك لزيادة الهامش المحقق من تمويلات قطاع الشركات وقطاع التجزئة المصرفية .
- نمو صافي العائد من التمويلات قابله إنخفاض في صافي الاتعب و العمولات المصرفية بمبلغ ٤ مليون جنيه ، بنسبة ٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤.
- بلغ صافي الدخل من المتاجرة ٢٣٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤٣ مليون جنيه ، بنسبة ٦٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤.
- بلغ إجمالي الإيرادات من العمليات ٦٦١ مليون جنيه ، بزيادة قدرها ٢٨٨ مليون جنيه، بنسبة ٧٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤.
- تم تدريم مخصصات بمبلغ ٨٣ مليون جنيه مقابل رد فائض بمبلغ ٦٤ مليون جنيه في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٤.
- بلغ صافي الربح قبل الضرائب ٦١٥ مليون جنيه، بزيادة قدرها ١٩١ مليون جنيه بنسبة ٤٥٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس لسنة ٢٠١٥ صدر قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل معدلات الضرائب ، و عليه فقد استلزم ذلك إعادة قياس الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام سعر الضريبة (٣٠٪) بدلاً (٢٦,٥٪) ، وقد نتج عن ذلك استهلاك اضافي للأصول الضريبية ضمن مصروف ضرائب الدخل بمبلغ ٩٠ مليون جنيه.
- و عليه ، فقد بلغ صافي الربح ٢٠٣ مليون جنيه، بانخفاض قدره ٦١ مليون جنيه بنسبة ٢٣٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤.
- حق إجمالي الأصول نمواً بمبلغ ٤ مليارات جنيه، بنسبة ٢١٪ ليبلغ الإجمالي ٢٤ مليار جنيه.
- حق إجمالي التمويلات نمواً بمبلغ ٢ مليارات جنيه، بنسبة ٢٣٪ ليبلغ ١١ مليار جنيه.

مودع (مطر)

د. محمد

نسبة حجم الاعمال وصافي الربح او الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للبنك.

۳۱ دیسمبر ۲۰۱۵

القيمة بآلف جنيه مصرى

اجمالي	انشطة اخرى	افراد	استثمار	شركات	
1,371,817	(319,120)	748,476	318,645	623,816	ايرادات النشاط القطاعى
(756,87٢)	(74,35٤)	(557,452)	(10,053)	(115,013)	مصروفات النشاط القطاعى
614,94٠	(393,47٤)	191,024	308,592	508,803	ربح السنة قبل الضرائب
(411,959)	(139,531)	(50,420)	(83,935)	(138,073)	الضريبة
202,98٦	(533,00٥)	140,604	224,657	370,730	صافي ربح السنة

۳۱ دسمبر ۲۰۱۴

القيمة بـألف جنيه مصرى

اجمالى	انشطة اخرى	افراد	استثمار	شركات	
1,795,667	323,621	439,055	598,004	٤٣٤,٩٨٧	ايرادات النشاط القطاعي
(1,371,363)	(541,037)	(667,851)	(40,567)	(121,908)	مصروفات النشاط القطاعي
424,304	(217,416)	(228,796)	557,437	313,079	ربح السنة قبل الضرائب
(160,032)	(160,032)	-	-	-	الضريبة
264,272	(377,448)	(228,796)	557,437	313,079	صافي ربح السنة

القيمة الحالية للأصول - اذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافاً كبيراً عن السوق الحالية:

القيمة الدفترية للاصناف، لا تختلف عن القيمة الحالية لها.

بيان الأوراق المالية والسنوات التي تم إصدارها خلال السنة:
لا يوجد .

الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتجاجات :

تطبيقاً للمادة رقم ١٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فان البنك ملزم بتجنيد ٥٪ على الأقل من صافي الارباح تحت حساب الاحتياطي القانوني.

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين:

وفقاً لل المادة ١٩٤ من قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تعرف الأرباح القابلة للتوزيع على أنها الأرباح الصافية مستزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال المصرف من خسائر في سنوات سابقة وعليه فإنه نظراً لتحقيق المصرف لخسائر مرحلة عن سنوات سابقة تبلغ 2,735,725 ألف جنيه مصرى فإن المصرف غير ملزم بتوزيع أية أرباح عن هذا العام

ثم استفاضت سعادتها في تقديم عرضاً بيانياً وتوضيحاً عن نشاط البنك في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١. واختتمت بأن مجلس ادارة مصرف أبوظبي الإسلامي . مصر يتقدم بالشكر والتقدير لكل من عملائه والمساهمين وفريق العمل على الثقة والدعم المستمر الذي يتلقاه منهم .

وقد ذكر المساهم محمد فريد عبدالقى أنه طبقاً للمعلومات الاقتصادية البسيطة فإن إدارة رأس المال أية منشأة يتوقف على قدرة المنشأة في تحقيق عائد للمستثمرين لحفظ على قدرة قوية تدعم النمو في هذه المنشأة . وهذا الأمر غير متحقق في المصرف ، ونرى من الأفضل أن يتنحى مجلس الإدارة لمجلس آخر يستطيع أن يقود البنك لتحقيق عائد للمستثمرين .

رابعاً : أسئلة المساهمين ومناقشاتهم

وقد أعلنت السيدة الأستاذة رئيس الجمعية عن ورود استفسارات من بعض السادة المساهمين بعد دعوة الجمعية للانعقاد واستأنفت الحاضرين قم الرد عليها قبل فتح باب المناقشة .

فقد ورد للجمعية من المساهم ابراهيم ادهم محمود كتاباً بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦ نكر بعض الاسئلة والاستفسارات
نذكرها فيما يلى :

أولاً: الجمعية العامة العادلة :

برجاء التفضل بتسليمنا الكثيب الخاص بأعمال السنة المالية المنتظر مناقشته ، والذي كان يتم تجهيزه منذ أكثر من ثلاثة عاماً والذي يحتوى طبقاً للقانون واللائحة التنفيذية بالمواد ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠ والمنشور فى الدعوة للجمعية العامة بأنه متواجد في مقر المصرف .

كما ورد لـ الجمعية من المساهم محمد أحمد الشحبور كتاباً بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٦ ذكر بعض الأسئلة والاستفسارات نذكرها فيما يلى :

July 1965

نیک

2

أولاً : تقرير السادة مراقبى الحسابات :

١. نقصت الخسائر المرحلية هذا العام عن العام السابق بمبلغ ٢٢٧،٠٠٠،٠٠٠ جنيه ونأمل اكثراً من ذلك مستقبلاً .

الرد :

إن النقص المستمر والمطرد عام بعد عام في الخسائر المرحلية حيث انخفضت بداية من عام ٢٠١٢ (تاريخ سد فجوة المخصصات) وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٧٨٨ مليون جنيه مصرى ، الأمر الذي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المصرف يسير بخطى ثابتة وكبيرة على الطريق الصحيح محققاً نسب نمو عالية ليصبح واحداً من أكبر البنوك العاملة في مصر بما يحقق تطلعات وتوقعات السادة المساهمين بالنسبة لمساهمتهم في المصرف .

٢. الإيضاح رقم (٣) الأمر الخاص بعدم دستورية الضرائب على أذون وسندات الخزانة حيث نأمل تحقيق خطوات إيجابية وسريعة لهذا الموضوع لأنه ذو شأن كبير بمبالغة .

الرد :

السيد الفاضل نحيط علم سيادتكم أن البنك متوقف عن سداد تلك الضريبة وذلك لتحقيقه خسائر ضريبية وقد تم أخذ رأي السادة مستشاري البنك (القانوني / الضريبي) في هذا الشأن وقد تم الاتفاق على هذا الاجراء، وتم رفع دعوى بالفعل للدفع بعدم استحقاق الضرائب على عائد أذون وسندات الخزانة نظراً لعدم تحقيق المصرف لأرباح ضريبية خلال السنوات المالية محل النزاع ، وبناء على تقدير المستشار القانوني والمستشار الضريبي للمصرف فإنه من المرجح الحكم في هذه القضية لصالح المصرف ، والامر حالياً برمهة بين يدي قضاء مصر الشامخ ليلى بكلمة الفصل والعدل التي ستكون إن شاء الله في صالح البنك .

وقد استفسر المساهم محمد فريد عبدالغنى عن عدم الحكم في القضية حتى الآن رغم مرور أربع سنوات على رفعها ؟ .
فأجابته الأستاذة الرئيس بأنها تبذل مساعى لدى أعلى السلطات في الدولة لنتوء هذه المسألة حيث قابلت وزير المالية والاستثمار ، لكن الإجراءات الحكومية لا بد أن تأخذ مجريها من الوقت .

وتساءل المساهم محمد الشحبور هل الحكومة تفرض هذه الضرائب رغم أنها من وجهة نظر مصرفكم غير دستورية !!؟ .
فأجابته الأستاذة رئيس الجمعية العامة بأن هذه المسألة تشرحها كل عام وستزيدها أيضاً هذا العام فقالت : أن القانون تم وضعه أوائل عام ٢٠٠٨ وكان القانون يلزم البنوك التي تشتري أذون خزانة وتحقق عليها عائد أن تدفع ٢٠% من هذا العائد تحت حساب الضريبة وفي نهاية السنة يتم عمل تسوية أو مقاصة وهذا أمر دستوري ، لكن تطبيق هذا الأمر على البنك التي تحقق خسارة ليس دستورياً . ولما كنا قد دفعنا هذه النسبة من العائد في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وكان البنك يحقق خسارة فعلية في تلك الأعوام ، فطلبنا من مصلحة الضرائب رد هذه المبالغ في التسوية التي تتم معهم في نهاية العام فرفضت المصلحة مما دفعنا للتوقف عن سداد هذه الضريبة وأقمنا دعوى قضائية ضد مصلحة الضرائب لرد المبالغ السابقة دفعها .

ثم عادت سيادتها لاستكمال استئلة المساهم محمد الشحبور المكتوبة .

٣. ما جاء تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٠) والخاص بتكوين مخصص التزامات محتملة بمبلغ ٨٨ مليون جنيه لتغطية مطالبات محتملة من قبل مصرف الإمارات ، نسأل عن ماهية هذه الاحتمالات وأساس نشأتها وأخر مستجداتها؟

الرد :

المساهم الكريم تم تكوين المخصص المشار إليه بناء على رأى المستشار القانوني للمصرف بأن مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات قد يكون له الأحقية في مطالبة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر في تعويض عما لحقه من أضرار وخسائر نتيجة لغير أنس احتساب مدفوعاتهم الدولارية المودعة تحت حساب ريادة رأس المال ، وقد رأى المستشار القانوني ضرورة قيام المصرف بتكوين مخصص فنتغطية ما قد يلحق بمصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات

مسجل (٤)

د. محمد سعيد

من خسائر وأضرار نتيجة لتغير سعر الصرف ابتداء من ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ، على أن يعاد تقييم ذلك المخصص مع تحرك أسعار الصرف ، وهذا الرأى تم بناء على إعلان مثل مصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات خلال أعمال الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠١٥/١٠/١٨ تحفظه وإعتراضه على إعادة إصدار القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مع احتفاظه بكافة حقوقه في مواجهة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر أو أي طرف آخر لتحصيل كامل المبالغ المستحقة له.

ثانياً: بالميزانية المجمعة :

- بند رقم (١٤) ودائع لدى البنوك مبلغه أكثر من ٦٠% عن العام الماضي . أسؤال هل ممكن استغلال هذا المبلغ في استثمار أكثر عائد أم لازم للامن والأمان لمركز البنك في السيولة النقدية؟

الرد :

تعتبر ودائع لدى البنوك إحدى الأدوات الهامة التي يستخدمها البنك في إدارة واستثمار فائض السيولة النقدية . وقد أضافت السيدة الأستاذة رئيسة البنك بأن سنة ٢٠١٥ كانت جيدة جداً للبنوك حيث وجد نشاط عالي في التجارة ، والودائع زادت جداً والتمويلات ارتفعت بشكل ملحوظ جداً ، ولذلك كانت سنة ٢٠١٥ حسنة جداً للبنوك المصرية .

ثم عادت سيادتها لقراءة أسئلة المساهم محمد الشحبور المكتوبة .

- بند رقم (١٦) أصول مالية بغرض المتاجرة: به بند أسهم شركات محلية بمبلغ أكثر من ١٠ مليون جنيه أود معرفة المركز المالى الآن لهذا البند من الاستثمار .

الرد :

يمثل البند أسهم شركات محلية تخص بعض الشركات التابعة وقد تم الإفصاح عنها طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

- بند رقم (١٧) ومبلغه أكثر من ١٠ مليار جنيه : فهل مخصص خسائر الأض migliori لهذا البند وهو حوالي مبلغ ٣١٣ مليون جنيه كافى أم يتلزم زيادته (بند قروض تقليدية للعملاء).

الرد :

يتم تكوين مخصص خسائر الأض migliori وفقاً لدراسات فنية يتم إعدادها طبقاً لتعليمات وقواعد البنك المركزي الواردة بهذا الشأن بما يضمن كفاية تلك المخصصات ، كما أنه جدير بالذكر قيام السادة مراقبى الحسابات بالتحقق من كفاية مخصص خسائر الأض Geliş عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و إرسال ما يفيد ذلك الى البنك المركزي المصري .

- استثمارات مالية متاحة للبيع بند رقم (١١٨) ومبلغه حوالي ٨،٤ مليار جنيه . فهل تم تكوين مخصص هبوط اسعار لهذا البند سواء المدرجة في سوق الاوراق المالية أم الغير مدرجة حيث ان رقم ضخم ومخيف؟

الرد :

يتم معالجة الاستثمارات مالية متاحة للبيع طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك وفقاً لما يلى :

- يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع المقيدة ببورصة الأوراق المالية ويوجد تعامل نشط عليها بالقيمة العادلة المتمثلة في سعر السوق مع إدراج فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع .

محمود (Chair)



محمد محمد
شريف اسكندر

١٤

- يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة بإحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة ، وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها بالتكلفة بالنسبة لأدوات حقوق الملكية أو التكلفة المستهلكة بالنسبة لأدوات الديون.

- وفي جميع الاحوال يتم عمل دراسات سنوية للتأكد من عدم وجود إنخفاض جوهري في قيم تلك الاستثمارات قد يتطلب تحويل قائمة الدخل بذلك الانخفاض الجوهري، إن وجد.

٥- بند رقم (١٩) استثمارات في شركات شقيقة أكثر من ٣٩ مليون جنيه ما هو موقفها وتقييمها؟

الرد :

يتم معالجة الاستثمارات في شركات شقيقة طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا معايير المحاسبة المصرية وذلك باستخدام طريقة حقوق الملكية والتي تقضي بتحميم مبلغ الاستثمار بنصيبه من صافي حقوق الملكية الخاصة بتلك الشركات ، وقد بلغ نصيب المصرف من أعمال الشركات الشقيقة أرباح بلغت ٦٧ مليون جنيه.

٦- بند رقم (٢١) وخاص بالاصول الاخرى وهو بند قارب المليار جنيه وبه بنود يجب تفصيلها وايضاحها مثل الايرادات المستحقة ومدى ضمانها والاصول التي الت ملكيتها للمصرف وفاء لديون وهل اذا ما بيعت تصل الى قيمة بندتها وهو ١٠٠ مليون جنيه وايضاً بند الارصدة المدينة الاخرى ويصل مبلغها الى ٢٣٧ مليون جنيه فهى تحتاج الى تفصيل اكثر؟

الرد :

تم الافصاح عن بند الاصول الاخرى طبقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ - الفصل الثاني صفحة ١٣١ وكذا معايير المحاسبة المصرية ، وبالنسبة لسؤالكم حول القيمة الاستردادية للاصول التي الت ملكيتها للمصرف وفاء لديون فنحيطكم علماً بأنه يتم سنوياً إجراء ثلاثة دراسات قيمة عادلة من قبل مستشاريين مستقلين و معتمدين من البنك المركزي و ذلك لكل أصل على حدود بيان القيمة الاستردادية لكل أصل وذلك وفقاً لسياسة المصرف الداخلية في هذا الشأن ، وفي حالة إنخفاض متوسط القيمة العادلة لكل أصل عن قيمته الدفترية ، يتم تسجيل ذلك الانخفاض تحميلاً على قائمة الدخل ، أما في حالة إرتفاع متوسط القيمة العادلة لكل أصل عن قيمته الدفترية ، فلا يتم تسجيل ذلك الإرتفاع الا في حدود الإنخفاض السابق تسجيله فقط ، وذلك طبقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٧- بندان رقمى (٢٧ و ٢٨) وهما متتعلقان بودائع العملاء والتمويل المسائى فيجب احقيقاً للحق ان نقف عندهما وتوجيه التحية لمجلس الادارة على التحسن الملحوظ فيهما.

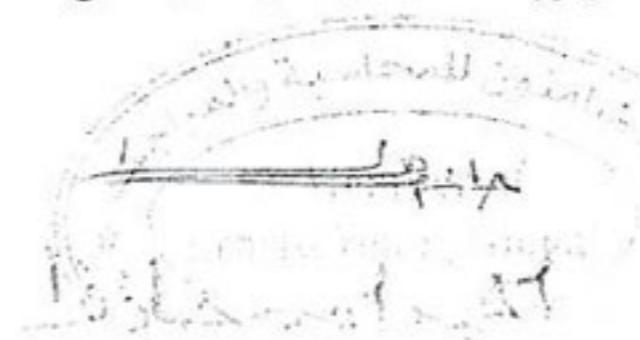
الرد :

أشكر السيد المساهم على ذلك، وأود أن أنوه إلى أن الزيادة المطردة في ودائع العملاء تعكس الثقة الكبيرة للعملاء في مصرفنا و كنتيجة للخطوات الجادة التي اتخذتها إدارة المصرف لتطوير الخدمات و المنتجات المصرفية و منها:-

- تجديد الفروع والمقار الرئيسية و افتتاح فروع جديدة ونقل موقع الفروع غير الفعالة الى موقع افضل بما يضمن خدمة مميزة تساعد على تكوين قاعدة اكبر من العملاء.

- استمرار تعزيز الوعى بالعلامة التجارية الخاصة بمصرف ابو ظبى الاسلامى - مصر.

مساعد (أ)



محاسن محمد
مدير ادارة

د. ابراهيم

- الاستمرار في تحسين مستوى الخدمات والمنتجات المقلمة لعملاء البنك. على سبيل المثال الخدمات المصرافية عبر الانترنت (Internet banking) و الخدمات المصرافية عبر الهاتف (Mobile banking).
 - الاستمرار في تطوير خدمة "العملاء المتميزين الذهبيين" و الخدمات المصرافية لمنشآت الاعمال.
 - تطبيق انظمة لادارة العلاقات مع العملاء (CRM).
- بند رقم (٢٩) الالتزامات الأخرى ومبلغه أكثر من ٩٥٦ مليون جنيه به بند مصروفات مستحقة ومبلغه ١٣٧ مليون جنيه يحتاج إلى تفصيل وتحليل؟

الرد :

تم الافصاح عن بند الالتزامات الأخرى طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ - الفصل الثاني صفحة ١٤٠ وكذا معايير المحاسبة المصرية الواردة في هذا الشأن.

- بند رقم (٣٠) مخصصات أخرى ومبلغه حوالي ١٦٧ مليون جنيه به جزء قيمته ١٩ مليون جنيه مستخدم خلال السنة (لأى غرض كان هذا الاستخدام)

الرد :

تم الافصاح عن بند مخصصات أخرى طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ - الفصل الثاني صفحة ١٤٠ وكذا معايير المحاسبة المصرية الواردة في هذا الشأن ، علماً بأن الجزء المستخدم يمثل بعض القضايا والنزاعات التي كانت قائمة قبل استحواذ التحالف الاماراتي على البنك الوطني للتنمية وقد تم تكوين مخصص لها بعد الاستحواذ وقد صدرت لها احكام نهائية خلال عام ٢٠١٥ وتم تنفيذها .

١٠- بند رقم (٣٢) وخاص برأس المال هناك فرق في قيمة بين المستقلة والمجمعة بمبلغ ٤٩٧ ألف جنيه حيث بلغت قيمتها في المستقلة ٢ مليار جنيه بينما في المجمعة ١،٩٩٩،٥٠٣ جنيه.

الرد :

يمثل المبلغ المذكور مساهمة شركة أسيوط الإسلامية للتجارة والتنمية في رأس مال المصرف وهي إحدى الشركات التابعة للمصرف وبالتالي يتم استبعاد تلك المساهمة من رأس مال البنك عند إعداد القوائم المالية المجمعية وذلك وفقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا معايير المحاسبة المصرية الواردة في هذا الشأن .

١١- بند رقم (٣٣) والخاص بالاحتياطيات نقص من ٦،٢٥٠ مليون جنيه إلى ٢٠٠ مليون عن العام . أولاً : هذا البند هزيل وغير كافى ولا ينبع باى مشروع صغير فما بالكم ونحن فى بنك؟ ونود معرفة فى أى من الأمور قد استخدم هذا الفرق .

الرد :

يمثل بند الاحتياطيات عدة أنواع من الاحتياطيات وهى:

- الاحتياطي القانوني : وهو عبارة عن ٥% تستقطع من صافي الربح السنوى بعد استنزال جميع الخسائر المرحلة وذلك طبقاً للمادة ١٩٤ من قانون الشركات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك هو مبلغ ثابت لن يتم زيارته الا بعد التخلص من كامل قيمة الخسائر المرحلة.

- الاحتياطي العام : وهو عبارة عن مبلغ يستقطع من صافي الربح السنوى طبقاً للنظام الاساسي للبنك وبالتالي هو احد صور توزيع الربح وعليه فلن يتم زيارته الا بعد استنزال جميع الخسائر المرحلة وذلك طبقاً للمادة ١٩٤ من قانون الشركات رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١.

مصرف (٢٩)

د. حسام محمد

جامعة

أكتوبر

- الاحتياطي الخاص : وهو عبارة عن احتياطي تم تكوينه عند التطبيق الأول لقواعد اعداد وتصویر القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري و ذلك عام ٢٠٠٨ ، ولا يجوز التصرف فيه الا بعد الرجوع للبنك المركزي.
- احتياطي المخاطر البنكية : وهو عبارة عن احتياطي يتم تكوينه بالفرق بين مخصصات التمويلات المحاسبة طبقاً لاسس تقييم الجدارة الائتمانية (الاساس الاول) والمخصصات المحاسبة طبقاً لقواعد اعداد وتصویر القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري عام ٢٠٠٨ (الاساس الثاني) ، ويتم تكوينه خصماً على الخسائر المرحلة في حالة اذا زاد الاساس الاول عن الثاني ، واذا ما زاد الاساس الثاني عن الاول يتم رد الاحتياطي على الخسائر المرحلة في حدود ما سبق تكوينه، وقد أنتج هذا البند احتياطيات تم ردها بمبلغ ١٠ مليون جنيه
- احتياطي القيمة العادلة - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع : وهو عبارة عن فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة سواء أكانت أرباح او خسائر وقد أنتج هذا البند فروق سالبة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه.
- ١٢- رغم ان الخسائر المجمعة والمتراءكة تتناقص عام بعد عام وهذا اعتراف للادارة ببذل جهوداً جباراً لتحقيق ذلك الا اننا ما زلنا في موقف مالي غير سار وغير مطمئن فيكتفى ان رأس المال ٢ مليار جنيه والخسائر المرحلة حوالى ٣ مليار جنيه اي ١٥٠ % من رأس المال؟

الرد

السيد الفاضل كما أشرت سابقاً الى النقص المستمر والمطرد عام بعد عام في الخسائر المرحلة حيث انخفضت بداية من عام ٢٠١٢ (تاريخ سد فجوة المخصصات) و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٧٨٨ مليون جنيه مصرى ، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان المصرف يسير بخطى ثابتة و كبيرة على الطريق الصحيح لتعويض كامل الخسائر المرحلة في المستقبل القريب ليصبح احداً من اكبر البنوك العاملة في مصر بما يحقق تطلعات و توقعات السادة المساهمين بالنسبة لمساهمتهم في المصرف.

ذكر المساهم محمد الشحبور أنه كان له اقتراح ذكره في الأعوام السابقة : مضمونه أنه نظراً لأننا نسير بخطوات بطيئة ومجمع الخسائر سيستغرق منا وقتاً طويلاً جداً ويفشى أمل أن يتم تغطيته بهذه الطريقة ، ولذلك اقترحنا زيادة رأس المال ليصل إلى خمسة مليارات جنيه أو عشرة مليارات جنيه ، لتتوفر سيولة كبيرة لاستخدامها في أوجه النشاط وتصبح الخطوة واسعة وليس ضيقه ، وأننا أمامنا عشر سنوات لتفطية الخسائر . فردت الأستاذة الرئيس بأن المساهم هو الذي يستطيع زيادة رأس المال وليس مجلس الإدارة ، ويجب أن تكون الظروف مواتية حتى يقترح مجلس الإدارة على المساهم الرئيسي زيادة رأس المال البنك خاصة وأنه هو الذي يكتب وحده تقريباً في هذه الزيادة كما حدث في الطرóرات التي تمت لزيادة رأس المال البنك بعد الأستحواذ . علماً بأن تغطية الخسائر لن تأخذ وقتاً طويلاً وفي تقديرنا أقل بكثير من الفترة التي ذكرها المساهم الكريم . وأضافت سعادتها بأن البلد مرت بظروف صعبة جداً ورغم ذلك استمر البنك في تنفيذ خطته الإصلاحية ووصل للنتائج المرسومة برغم ما يحدث حوله .

وذكر المساهم أشرف محمد منصور أن مرتبات العاملين في البنك مقدارها ٢٧٩ مليون جنيه في السنة وهذا مبلغ كبير جداً سنوياً . فردت الأستاذة نيفين لطفي رئيسة الجمعية بأنه تم إجراء مسح سوقى اتضحت منه أن مرتبات العاملين في البنك كالتالى : أعلى مرتبات بنك فيصل الإسلامي ، ثم بنك قطر الوطني، ثم الإسكان والتعمير ، ثم كبرىيه أجريكول ، ثم الأهلي المتحد ، ثم الكويت الوطني ، ثم الإسكندرية ، ثم بيريوس ، ثم بلوم ، ثم



قال المساهم محمد فريد عبدالقى : أن هذه البنوك بنوك رابحة وأن مصرف أبوظبي الإسلامي يخسر كل عام . فرد الأستاذة رئيس الجمعية بأن البنك يربح فعلياً منذ عام ٢٠١٣ ، لكن المشكلة الكبرى والتحدي الذي نحاول تقليله بأسرع ما يمكن هو الخسائر المرحلية ، فعندما تم بيع البنك كانت محفظة القروض تبلغ خمسة مليارات جنيه المتغير منها خمسة مليارات جنيه أيضاً أى التعثر كان بنسبة ١٠٠% ، والمخصصات التي كانت موجودة تبلغ مليار وأربع مائة مليون جنيه ، وكان لزاماً على البنك تغطية فجوة المخصصات تحقيقاً لمعيار كفاية رأس المال ، وكان آخر المخصصات التي تم أخذها بمبلغ ٧٨٨ مليون جنيه ، وبعد تغطية المخصصات الأخيرة بالكامل في عام ٢٠١٢ ومنذ ذلك الحين والبنك يحقق أرباحاً سنوية أى منذ بداية عام ٢٠١٣ ، والحمد لله هناك زيادة سنوية مطردة وهي زيادة حقيقة تراجعها الجهات الرقابية ، وكلما تحقق ربح يوجه لتغطية الخسائر المرحلية وهو أمر قانوني حتى يتم تصفيتها ، ثم يتم أخذ قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية لتوزيع الربح على المساهمين ، أما قبل ذلك فممنوع قانوناً .

وذكر المساهم محمد فريد عبدالقى بأن المصارف الإدارية والعمومية كبيرة جداً ولا تناسب مع حجم النشاط . فرد الأستاذة رئيس الجمعية بأن المصرف يجري مسحأً سوقياً كل ثلاثة شهور تبين منه أن أقل مصارف لنصيب الفرع هي فروع مصرفنا قياساً لنصيب الفرع في البنوك الأخرى .

وطلب المساهم أشرف منصور بدل حضور للمساهمين أسوة ببعض البنوك وبعض الشركات الأخرى . قالت رئيس الجمعية بأن القانون لم ينص على بدل حضور للمساهمين ولم يوافق عليه مجلس الإدارة ، ومع ذلك سيتم سؤال البنك الأخرى . كما طلب المساهم محمد فريد عبدالقى توزيع أسهم مجانية على المساهمين . فرد سعادتها بأنه سيتم دراسة هذا الاقتراح ومدى قانونيته .

ثم عادت سعادتها لقراءة أسئلة المساهم محمد الشحبي المكتوبة .

أسئلة متعلقة بقائمة الدخل المجمعة :

- عائد المرباحات والمشاركات زاد عن العام الماضي بنسبة حوالي ٣٢% وهي زيادة أقل ما يقال عنها أنها زيادة مشرفة ويضاف إلى ذلك ما هو اهم ان تكلفة الحصول على هذه المرباحات هذا العام بالنسبة للعام الماضي نسبة مشرفة حيث كانت ٥٧% في العام الماضي مقارنة ب ٤٩% للعام الحالى؟

الرد

أشكر السيد المساهم على ذلك ، وأود أن أعقب بأن ذلك يعكس قدرة المصرف على إدارة أصوله وموارده بكفاءة وفاعلية بما يحقق أقصى استفادة للمساهمين ، وان هذا تحقق بفضل التقاني في العمل والأخلاص المستمر من جميع العاملين في المصرف بالرغم من وجود بينة تنافسية عالية بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص .

- بند رقم (٩) مصارف ادارية ومتلجه اكبر من ٧٦٢ مليون جنيه بزيادة عن العام الماضي بمبلغ ١٣٦ مليون جنيه بخلاف ان هذا البند يحتوى على بند اخر وهو مصارف ادارية اخر بمبلغ ٤٢٤ مليون جنيه يحتاج الى تحليل لاغلب بنوده؟

الرد

الزيادة في المصارف الادارية ترجع إلى ما يلى:-

- تنفيذ خطة إعادة هيكلة البنك التي تتضمن عدة محاور منها تطوير خدمة العملاء مما مكن البنك من الحصول على العديد من جوائز التميز كأفضل بنك إسلامي على مدار الستة أعوام السابقة.

مليون (١٣٦)

جهاز حوك

د. محمد محمد

- الاستثمار في الموارد البشرية، فقد قام البنك بتدريب و تطوير العاملين لرفع كفالتهم وانتاجيتهم بالإضافة إلى قيام الموارد البشرية بتدعم المصرف بمجموعة من المصرفيين ذوى الكفاءة العالية والخبرات الكبيرة.

- استمرار تعزيز الوعى بالعلامة التجارية الخاصة بمصرف ابو ظبى الاسلامى - مصر.
- توسيع المصرف فى تجديد الفروع ونقل موقع الفروع غير الفعالة الى موقع افضل بما يضمن خدمة مميزة تساعد على تكوين قاعدة اكبر من العملاء.
- احلال وتجديد البنية التحتية التكنولوجية لتنوائب مع المعايير الدولية و المحلية الازمة للعمليات البنكية و التى لم تكن موجودة اصلا عند الاستحواذ.

كما أنه تم الافصاح عن بند المصروفات الادارية طبقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصرى الصادرة فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ - الفصل الثاني صفحة ١٠٦ وكذا معايير المحاسبة المصرية الواردة فى هذا الشأن.

٣- ناتى لآخر بند و هو صافى الربح الذى جاء اقل من العام الماضى.

الرد

- بلغ صافى الربح قبل الضرائب ٦٣٤ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٢١٢ مليون جنيه بنسبة ٥٥% مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس لسنة ٢٠١٥ صدر قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل معدلات الضرائب ، وعليه فقد استلزم ذلك إعادة قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام سعر الضريبة (٢٢,٥%). بدلاً (٣٠%) ، وقد نتج عن ذلك استهلاك اضافى للأصول الضريبية ضمن مصروف ضرائب الدخل بمبلغ ٩٠ مليون جنيه.

- وعليه ، فقد بلغ صافى الربح ٢١٩ مليون جنيه، بانخفاض قدرة ٤٢ مليون جنيه بنسبة ١٦% مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤ ، وباستبعاد أثر التعديل الضريبي المشار اليه اعلاه سيبلغ صافى الربح ٣٠٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤٨ مليون جنيه بنسبة ١٨% مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤.

فى النهاية يا سادة يا قائمين على إدارة هذا البنك ننتظر منكم نتائج اسرع واحسن من ذلك لأننا نشعر اننا نعيش فى كابوس من جراء مناقشة بند الخسائر المتراكمة والمرحلة والسؤال منى أقول متى سنناقش ارباح قابلة للتوزيع ومتى سيعود سعر السهم فى البورصة لأننا مللنا من الانتظار و بحق؟ وكل عام وانتم بخير.

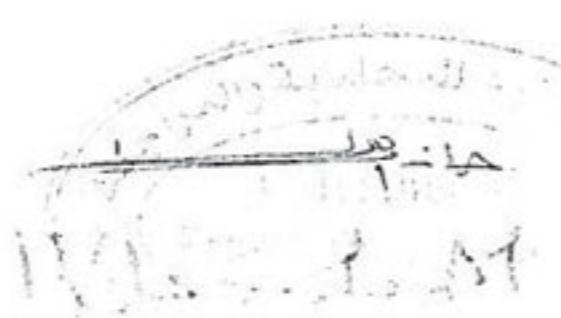
الرد

السيد الفاضل كما أشرت سابقاً الى النقص المستمر والمطرد عام بعد عام فى الخسائر المرحلة حيث انخفضت بداية من عام ٢٠١٢ (تاريخ سد فجوة المخصصات) وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٧٨٨ مليون جنيه مصرى ، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان المصرف يسير بخطى ثابتة و كبيرة على الطريق الصحيح لتعويض كامل الخسائر المرحلة فى المستقبل القريب ليصبح واحداً من اكبر البنوك العاملة فى مصر بما يحقق تطلعات وتوقعات السادة المساهمين بالنسبة لمساهمتهم فى المصرف.

وفي النهاية استفسر المساهم محمد فريد عبدالقى عن انخفاض صافى الربح رغم أن سعر الضريبة قد تغير من ٣٠% إلى ٢٢,٥%. فاجابت الأستاذة رئيس الجمعية بأنها شرحت ذلك من قبل وستعيد بأنه فى حالة الربح يتم دفع ضريبة ، وفي حالة الخسارة توجد خسائر مرحلة وكانت تحسب على ٣٠% ولما صدر القانون وغير النسبة إلى ٢٢,٥% كان لا بد من إعادة

الفرق .

مسئل (ط)
مسئل



د. حميم سر
سلطة اسلامية

د. (م)

وطلبت سعادتها من الأستاذ أحمد أمين مراقب الحسابات شرح هذه المسألة بمزيد من الإيضاح ، فقال سعادته : " بسم الله الرحمن الرحيم ، المسألة باختصار أنه كانت هناك أصول ضريبية مؤجلة بمعنى أن للبنك حق في أن يخفض الوعاء الضريبي للسنوات المقبلة التي سيتحقق فيها ربح ضريبي بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه ، وهذه كانت محسوبة على ٣٠ % وهو سعر الضريبة قبل تعديل القانون ، ولما انخفض سعر الضريبة إلى ٢٢,٥ % وجب على البنك تعديل حساب الأصول الضريبية المؤجلة بتخفيضها فنزلت من ٨٠٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه تقريباً . وكان يجب على البنك إجراء هذه التسوية ليتماشى مع التعديلات القانونية التي حدثت في سعر الضريبة من ٣٠ % إلى ٢٢,٥ % - إذن البنك لا يستطيع تخفيض الوعاء الضريبي للسنوات المقبلة . والتي نسميها بمعايير المحاسبة المصرية " بالأصول الضريبية المؤجلة " - بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه وإنما بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ، وهذا انعكس على قائمة الدخل حيث زادت فيها الضرائب إلى ٤٠٠ مليون جنيه ، وأرباح السنة الحالية قبل الضرائب أعلى من السنة الماضية ، وأضافت الأستاذة الرئيس أنها أعلى بكثير . وتساءل أحد المساهمين هل سيتكرر هذا الأمر كل عام ؟ فرد الأستاذ أحمد أمين بأن هذا الأمر لن يتكرر وإنما حدث في العام الذي تغير فيه سعر الضريبة

خامساً : قرارات الجمعية العامة

القرار الأول : المصادقة على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- امتناع عن التصويت من جانب شركة الإمارات الدولية للاستثمار والمالكة لعدد ١٩,٠٢٤,٨٩٠ سهماً .
- اعتراض من المساهم محمد فريد عبدالقى المالك لعدد ١٥٠٠ سهماً .
- موافقة باقى المساهمين بأغلبية ٩٩,٩٨ % من أسهم الحاضرين للجتماع . بعد استثناء الممتنعين عن التصويت .
- وعليه وافقت الجمعية بالأغلبية على المصادقة على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، بعد استثناء الممتنعين عن التصويت .

القرار الثاني : احاطة الجمعية العامة بتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- أحاطت الجمعية بإجماع الأصوات الحاضرة للإجتماع بتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

القرار الثالث : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- اعتراض من المساهم محمد فريد عبدالقى المالك لعدد ١٥٠٠ سهماً ، والمساهم أشرف محمد منصور المالك لعدد ٢٥ سهماً .
- موافقة باقى المساهمين بأغلبية ٩٩,٩٨ % من أسهم الحاضرين للإجتماع ، وعليه وافقت الجمعية بالأغلبية على المصادقة على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

سليمان (القرير)

جاهد

د. لطيف محمد
نائب رئيس

القرار الرابع : إقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- امتناع عن التصويت من جانب شركة الإمارات الدولية للاستثمار والمالكة لعدد ١٩,٠٤٨٩٠ سهماً .
- اعتراض من المساهم محمد فريد عبدالغنى المالك لعدد ١٥٠٠٠ سهماً ، والمساهم أشرف محمد منصور المالك لعدد ٢٥ سهماً ، والمساهم أحمد عباشى الصباغ المالك لعدد ٩٠١ سهماً .
- موافقة باقى المساهمين بأغلبية ٩٩,٩٧ % من أسهم الحاضرين للإجتماع . بعد استثناء الممتنعين عن التصويت .
- وعليه وافقت الجمعية العامة بالأغلبية على إقرار الميزانية والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، بعد استثناء الممتنعين عن التصويت .

القرار الخامس : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- اعتراض من المساهم محمد فريد عبدالغنى المالك لعدد ١٥٠٠٠ سهماً ، والمساهم أشرف محمد منصور المالك لعدد ٢٥ سهماً ، والمساهم أحمد عباشى الصباغ المالك لعدد ٩٠١ سهماً .
- موافقة باقى المساهمين بأغلبية ٩٩,٩٧ % من أسهم الحاضرين للإجتماع ، وعليه وافقت الجمعية بالأغلبية على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

القرار السادس : اعتماد التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة . وقد أشارت رئيسة الجمعية إلى أنه :

- بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٥ وافق مجلس الإدارة على تعيين الأستاذ/ روبرت جورج ادواردز عضواً غير تنفيذي من ذوي الخبرة بمجلس الإدارة.
- بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٦ وافق مجلس الإدارة على تعيين الأستاذ/ فريد فاروق عبد الكريم البليسي عضواً غير تنفيذي بمجلس الإدارة ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م بدلًا من السيد الأستاذ/ صبحي بن خضراء.
- وحيث أن السيد سارفاس ساروب معين بقرار الجمعية العامة المنعقدة في ٣٠/٥/٢٠١٠ وبالتالي تنتهي عضويته بأعمال الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ اليوم .

وقد تسائل المساهم محمد فريد عبدالغنى هل يصلح أن يكون أعضاء مجلس إدارة بنك إسلامي أجنب . **فأجاب الأستاذ رئيس الجمعية** بنعم وأن البنك قد حصل على جميع الموافقات الازمة من البنك المركزي والجهات الأمنية والتي تستغرق قرابة ثمانية شهور . ثم دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا البند وقد أسفرت عملية التصويت عن :

- موافقة الجمعية بإجماع الأسماء الحاضرة للإجتماع على :

١. تعيين الأستاذ/ روبرت جورج ادواردز عضواً غير تنفيذي من ذوي الخبرة بمجلس الإدارة.
٢. تعيين الأستاذ/ فريد فاروق عبد الكريم البليسي عضواً غير تنفيذي بمجلس الإدارة ممثلاً عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ م م بدلًا من السيد الأستاذ/ صبحي بن خضراء.
٣. انتهاء عضوية / السيد سارفاس ساروب بانتهاء أعمال الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ اليوم

سليمان
الله

مكي
الله

د. محمد
الله

القرار السابع : تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهما:

معروض على الجمعية الموافقة على تعيين كلاً من :

- ١) أ/ منى عبدالسلام مصطفى الشاذلى (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة - إرنست و يونغ)
- ٢) د/ حازم أحمد ياسين (مكتب المحاسبون المصريون - إيجاك) . وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما بحد أقصى ٥٠٠ ألف جنيه لكل منها ، للقيام بأعمال المراجعة الحسابية للسنة المالية للبنك التي تنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، شاملة الأتعاب الخاصة بأعمال المراجعة الدورية لقوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدورية كل ثلاثة شهور ، مع التزام كل منها بتحمل الضرائب المستحقة على تلك الأتعاب السنوية .

وقد طلب الأستاذ محمد فاروق مثل بنك الاستثمار القومى في الجمعية الإبقاء على أتعاب مراقبى الحسابات كما هي دون زيادة عن العام الماضي .

وقد دعت رئيسة الاجتماع المسادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار ، وقد أسفرت عملية التصويت عن موافقة الجمعية باجماع الأسهوم الحاضرة للجتماع على تعيين كلاً من :

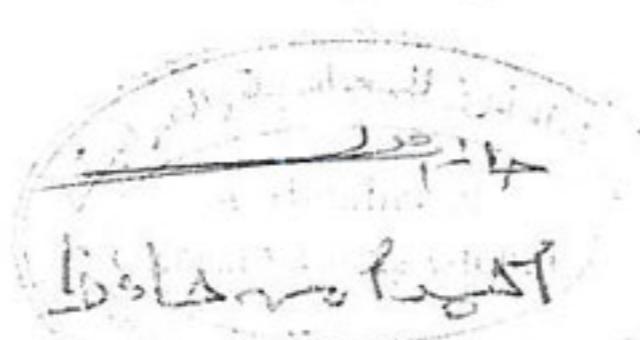
١. أ/ منى عبدالسلام مصطفى الشاذلى (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة - إرنست و يونغ) وتحديد أتعابها السنوية بمبلغ ٤٥٦،٠٠٠ جنيه مصرى.
 - ٢ . د/ حازم أحمد ياسين (مكتب المحاسبون المصريون- إيجاك) . وتحديد أتعابه السنوية بمبلغ ٤٥٠،٠٠٠ جنيه مصرى .
- للقيام بأعمال المراجعة الحسابية للسنة المالية للبنك التي تنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، شاملة الأتعاب الخاصة بأعمال المراجعة الدورية لقوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدورية كل ثلاثة شهور ، مع التزام كل منها بتحمل الضرائب المستحقة على تلك الأتعاب السنوية .

القرار الثامن : تحديد بدل الحضور والانتقال للسادة أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

معروض على الجمعية الموافقة على تحديد بدل الحضور لكل عضو بمبلغ صافي قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) وعلى تحديد بدل الانتقال بمبلغ صافي قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة ألف جنيه) عن كل جلسة اجتماع لمجلس الإدارة ، وعلى أن يتحمل البنك بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين بمصر بقيمة تذكرة الطائرة في الذهاب والعودة بالدرجة الأولى ، وكذلك الإقامة الكاملة بأحد الفنادق المصرية مستوى الخمس نجوم لمدة ثلاثة أيام ، وذلك عن حضور كل اجتماع لمجلس الإدارة .

وقد أشارت الأستاذة الرئيس إلى عدة نقاط : منها أن هذا البدل ثابت منذ عام ٢٠٠٨ ولم يتم تحريره ، ومنها أن أعضاء مجلس الإدارة العاملين بمصرف أبوظبي الإسلامي في مصر والإمارات لا يأخذون هذا البدل بل يوضع في صندوق لرعاية العاملين في مصرف أبوظبي الإسلامي مصر ، أما أعضاء مجلس الإدارة من خارج المصرف هنا وهناك هم فقط من يحصلون على هذا البدل وبالنسبة للأجانب هو أقل مما ينفقونه بالفعل لحضور الجلسة ، وفي النهاية فإن المجلس يعقد ست جلسات فقط في السنة كتعليمات البنك المركزي بعد ما كانت أربعة في السابق .

رسالة (الضرر)



د. لـ محمد حامد
شريف ابراهيم

أمين سر مجلس إدارة

وقد دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار وفقاً للمقترح المذكور ، وقد أسفت عملية التصويت عن:

الموافقة بالاجماع على تحديد بدل الحضور لكل عضو بمبلغ صافي قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) وعلى تحديد بدل الانتقال بمبلغ صافي قدره ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) عن كل جلسة اجتماع لمجلس الإدارة ، وعلى أن يتحمل البنك بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين بمصر بقيمة تذكرة الطائرة في الذهاب والعودة بالدرجة الأولى ، وكذلك الإقامة الكاملة بأحد الفنادق المصرية مستوى الخمس نجوم لمدة ثلاثة أيام ، وذلك عن حضور كل اجتماع لمجلس الإدارة بالنسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

القرار التاسع : اعتماد تبرعات عام ٢٠١٥ والترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وحدود هذه التبرعات .

سبق للجمعية العامة العادية للبنك والتي انعقدت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨ أن رخصت لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات من حساب "الخيرات" للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت رقابة وإشراف الهيئة الشرعية للمصرف ، في حدود مبلغ وقدره أثنتين مليون جنيه مصرى وذلك خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١ . وقد تم التبرع منه بمبلغ ١,٩٧٣,٧٠٢ جم (مليون وتسعمائه وثلاثة وسبعين ألف وسبعين جنيه) في الأغراض الاجتماعية ومعرض على الجمعية في اجتماعها الحالى اعتماد صرف تلك المبالغ في الأغراض الاجتماعية التي صرفت فيها ، ومقترح على الجمعية الترخيص لمجلس إدارة المصرف بتقديم تبرعات من حساب "الخيرات" للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت رقابة وإشراف الهيئة الشرعية للمصرف ، في حدود مبلغ وقدره ثلاثة مليون جنيه مصرى وذلك خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

وتساءل أحد المساهمين عن أوجه صرف التبرعات في العام الماضي ، فذكرت الأستاذة الرئيس بأنها أوضحتها في العرض التقديمي الذي طرحته عن نشاط البنك بمناسبة تقرير مجلس الإدارة عن العام المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، ومع ذلك أعادت سعادتها على مسامع المساهمين أوجه صرف التبرعات في عام ٢٠١٥ .

وعليه فقد دعت رئيسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا البند وفقاً للمقترح المذكور وقد أسفت عملية التصويت عن:

الموافقة بالاجماع على اعتماد مبالغ التبرعات التي صرفت عام ٢٠١٥ في الأغراض الاجتماعية التي صرفت فيها، ووافقت الجمعية على الترخيص لمجلس إدارة المصرف بتقديم تبرعات من حساب "الخيرات" للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت رقابة وإشراف الهيئة الشرعية للمصرف ، في حدود مبلغ وقدره ثلاثة مليون جنيه مصرى وذلك خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ .



القرار العاشر : الترخيص لمجلس الإدارة لإبرام عقد معاوضة.

بداية أوضحت الأستاذة/ رئيسة الاجتماع أن إبرام تلك الاتفاقية يأتي في ضوء الخطاب الصادر: من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ بشأن استحواذ مصرف أبوظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار على أسهم رأس مال البنك الوطني للتنمية والمتضمن الزام مصرف أبوظبي الإسلامي بإبرام عقد إدارة فنية مع البنك طوال فترة مساهمته. كما أوضحت سعادتها أن الجمعية العامة العادية كانت قد وافقت بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٤ على إبرام هذا العقد.

سعاد (أخت)

جاءكم السلام
أحمد

د. محمد
دكتور محمد

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن مصرف أبو ظبي الإسلامي يقوم بتقديم كافة الخدمات الفنية لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر - من تاريخ الاستحواذ في ٢٠٠٧ ولم يقم بمحاسبة مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر - نظراً للخسائر المتراكمة طوال السنوات السابقة.

وتمت قراءة ملخص العقد على السادة المساهمين كالتالي:

ملخص عقد خدمات فنية

١. الاطراف :

- مصرف أبوظبي الإسلامي (مصر) (" العميل ")
- ومصرف أبوظبي الإسلامي (الامارات العربية المتحدة) (" مقدم الخدمات الفنية ")

٢. موضوع العقد :

يزود مقدم الخدمات الفنية العميل بالخدمات الفنية ويبذل المهارة والرعاية المعقولة ويوجب الممارسات السائدة في المنطقة وفي هذا المجال من وقت لآخر .

٣. المدة والانهاء :

- يسرى هذا العقد اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه ويستمر لفترة أولية مدتها ثلاثة سنوات ، وعند انتهاء الفترة الأولية يتجدد هذا العقد تلقائياً ، ثم تجدد كل فترة إضافية لمدة سنة واحدة ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر كتابياً بالإنهاء قبل عشرون (٢٠) يوم عمل على الأقل من نهاية الفترة المعنية .

- ويجوز إنهاء هذا العقد كلياً أو جزئياً من أى من الطرفين بأثر فوري اعتباراً من توجيه إخطار كتابي للطرف الآخر من جانب الطرف المنهى فى حالة توقيف مقدم الخدمة الفنية عن كونه مساهماً لدى العميل أو حدث أى تغيير فى السيطرة لدى العميل أو أخفق العميل فى سداد رسوم الخدمات خلال (٤٥) خمسة وأربعون يوم عمل من تاريخ استحقاق رسوم الخدمات بموجب هذا العقد أو طلب من مقدم الخدمات الفنية إنهاء العقد من مطلق التنفيذ بالقانون المطبق أو تنفيذاً لتعليمات جهة تنظيمية .

- ويجوز لأى من الطرفين فى أعقاب انتهاء فترة العامين الأوليين من تاريخ الفترة الانتقالية إنهاء هذا العقد فى أى وقت بموجب توجيه إخطار مدة ستة (٦) أشهر للطرف الآخر .

٤. واجبات الطرفين:

أ. واجبات مقدم الخدمات الفنية :

- (١) يلتزم بالتعاون من منطلق حسن النية مع العميل لضمان الانتقال المنظم للخدمات الفنية للعميل .
- (٢) يلتزم بالتعامل بمطلق السرية الكاملة مع كافة المعلومات التى تصل إلى علم مقدم الخدمات الفنية أو أى من وكلائه أو موظفيه أو أفراده .
- (٣) يلتزم ببذل أقصى مساعيه المعقولة لضمان السماح للعميل باستخدام أى تراخيص لمنتجات الغير صدرت عن طريق مقدم الخدمات الفنية أثناء تقديم الخدمات فضلاً عن الاحتفاظ بها والتى يكون العميل قد سدد مقابلها .

ب - واجبات العميل :

- (١) يلتزم بالسماح للأشخاص المفوضين من قبل مقدم الخدمات الفنية بالدخول الكامل إلى مقر العميل فى كل الأوقات وباستخدام المعدات وفقاً لما يطلبه مقدم الخدمات الفنية .
- (٢) يلتزم بإعادة أى بيانات أو حقوق ملكية فكرية تخص مقدم الخدمات الفنية فى أقرب وقت ممكن فى حالة إنهاء هذا العقد كلياً أو جزئياً لأى سبب ، كما يلتزم بسداد أى رسوم خدمات قائمة أو مستحقة لمقدم الخدمات الفنية حتى تاريخ إنهاء أو الانهاء .

نحوه

جهاز

محمد

د. لـ

(٣) كما يلتزم بتحمل تكاليف الالتزام ويعوض مقدم الخدمات الفنية ضد كافة الخسائر والتكاليف والمصروفات والتعويضات والمسؤوليات والطالبات والدعوى والتصرفات والإجراءات القانونية التي قد يتسببها مقدم الخدمات الفنية نتيجة الالتزام .

٥. اتعاب مقدم الخدمات الفنية :

يلتزم العميل بأن يسدّد لمقدم الخدمات الفنية مقابل تقديمها للخدمات الفنية ، كما يلتزم العميل بسداد الفواتير بعد مرور ثلاثة (٣٠) يوم عمل من استلام الفاتورة المعنية على أن تكون خالية وخالصة من خصومات أو استقطاعات ضريبية .

٦. حقوق الملكية الفكرية :

لا يوجد في هذا العقد ما يفيد التنازع عن أي حقوق ملكية فكرية من طرف إلى آخر ، كما يقر العميل بأن أي حقوق ملكية جديدة تنشأ من تقديم الخدمات الفنية هي ملكاً لمقدم الخدمات الفنية .

يلتزم مقدم الخدمات الفنية ببذل أقصى مساعيه المعقولة لضمان السماح للعميل باستخدام أي تراخيص لمنتجات الغير صدرت عن طريق مقدم الخدمات الفنية أثناء تقديم الخدمات فضلاً عن الاحتفاظ بها (والتي يكون العميل قد سدد مقابلها)

٧. سرية المعلومات :

يضمن الطرفان الاحتفاظ بكافة المعلومات السرية التي يفصح بها طرف للأخر بموجب هذا العقد أو التي تصل إلى علم أحد الأطراف طوال فترة العقد وحتى انتهاءه ولا تستخدم تلك المعلومات لأى أغراض أخرى خلاف المطلوبة أو المسموح بها بموجب هذا العقد .

٨. التقييد بالقانون المنطبق :

يلتزم الأطراف ببذل قصارى جهودهما المعقولة للتقييد بكافة التشريعات واللوائح والقواعد المعنية الخاصة بالممارسة وكذلك التوجيهات وغيرها من المقتضيات الصادرة عن أي حكومة أو وكالة حكومية معينة ، والمدى الذي تكون فيه تلك اللوائح إرشادية وليس إلزامية فإن الأطراف سوف تلتزم بمعايير الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات المستخدمة في الصناعة .

٩. القوة القاهرة :

لن يكون أي من الطرفين مسؤولاً تجاه الطرف الآخر عن أي تأخير أو إخفاق في أداء ، لالتزاماته بموجب هذا العقد والذي يكون ناشناً عن أي سبب خارج عن سيطرته المعقولة بما في ذلك . دون الحصر . أي مما يلى : القضاء والقدر القرارات السيادية والرقابية . القانون المطبق (بما في ذلك قوانين دول أخرى خلاف مصر) وال الحرب والحرائق والفيضان والتغيرات والإرهاب أو الاضطرابات الأهلية .

١٠. الإنهاء المسبيب :

يجوز إنهاء هذا العقد كلياً أو جزئياً من أي من الطرفين ("الطرف المنهى") بأثر فوري اعتباراً من توجيه إخطار كتابي للطرف الآخر من جانب الطرف المنهى إذا :

توقف مقدم الخدمة الفنية عن كونه مساهماً لدى العميل .

حدث أي تغيير في السيطرة لدى العميل .

أخفق العميل في سداد رسوم الخدمات خلال (٤٥) خمسة واربعين يوماً من تاريخ استحقاق رسوم الخدمات بموجب هذا العقد ، او

طلب من مقدم الخدمات الفنية إنهاء العقد من مطلق التنفيذ بالقانون المطبق أو تنفيذاً لتعليمات جهة تنظيمية .

١١ - الانهاء غير المسبيب :

في أعقاب انتهاء فترة العاشر من تاريخ الفترة الانتقالية يجوز لأى من الطرفين إنهاء هذا العقد في أي وقت بموجب توجيه إخطار مدته ستة (٦) أشهر للطرف الآخر .

رسالة (٣)



د. محمد بن محمد

١٢ - في حالة إنهاء هذا العقد كلياً أو جزئياً لأي سبب :

- يلتزم العميل بإعادة أي بيانات أو حقوق ملكية فكرية تخص مقدم الخدمات الفنية في أقرب وقت ممكن .
 - يسدد العميل أي رسوم خدمات قائمة لمقدم الخدمات حتى تاريخ الانتهاء أو الانتهاء .
 - مع مراعاة سداد كافة الرسوم القائمة المستحقة لمقدم الخدمات الفنية يلتزم مقدم الخدمات بالتعاون من منطلق حسن النية مع العميل لضمان الانتقال المنتظم للخدمات الفنية للعميل .

١٣ - الشراكة أو الوكالة :

لا يوجد في هذا العقد ما يمكن تفسيره على أنه يشكل شراكة بين الطرفين أو أن أيّاً من الطرفين وكيلًا لآخر لأي غرض أياً كان باستثناء ما هو محدد في هذا العقد.

٤ - التكاليف والعملة :

- يلتزم كل طرف بأن يسدد التكاليف والمصروفات التي يت肯د بها فيما يتعلق بإبرام هذا العقد .
 - كافة المبالغ واحبة السداد بموجب هذا العقد سيتم دفعها بالعملة التي يحددها مقدم الخدمات الفنية من وقت لآخر .

١٥ - نفاذ العقد :

بيان العقد من تاريخ استصدار موافقة البنك المركزي .

١٣ - تمهيد المنازعات والقانون واجب التطبيق، والتحكيم:

١٦ - ١ يخضع هذا العقد للقوانين الاتحادية للإمارات العربية المتحدة ويفسر وفقاً لها حسبما تطبقه محاكم أبو ظبي شريطة عدم وجود تعارض لبنيود هذا العقد مع مبادئ وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية حسبما يحددها مجلس هيئة الفتاوى والرقابه الشيعية لنك أبو ظبي الاسلام.

١٦ - اتفق الأطراف بموجب هذا العقد على أنه وفقاً لنص المادة ٧٣ من القانون التجارى المصرى والخاصة بنقل التكنولوجيا فان خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات سوف تخضع لأحكام القانون المصرى .

١٦ . ٣ اتفق الأطراف على إحالة أي نزاع يتعلق بهذا العقد إلى التحكيم بموجب قواعد مركز التحكيم الدولي في لندن وت تكون هيئة التحكيم من ثلاثة ممثليين يعين كل طرف أحدهما ويختار الممكمان المعينان رئيس هيئة التحكيم . ويكون مقر التحكيم في القاهرة . مصر وت تكون اللغة المستخدمة في إجراءات التحكيم هي اللغة الإنجليزية

وعقب ذلك قام السادة المساهمين باستيضاح بعض النقاط الخاصة بهذا العقد . حيث استفسر المساهم محمد فريد عبدالغنى عن أمثلة هذه الخدمات . فأجاب الأستاذة الرئيس بأنها ستدكر له بعض الأمثلة : منها مثلاً مركز البطاقات سواء بطاقة الخصم أو البطاقات الائتمانية إذا تم عمل مركز البطاقات هنا فى مصر وأن يكون تابعاً لمصرفنا فى مصر فحساب التكلفة تبلغ ستة مليون دولار لإنشاء المركز وتشغيله فى العام الأول وتكلفة تشغيله فى كل عام تقارب مليون ونصف دولار ، فتم الحصول على موافقة البنك المركزى على قيام مصرف أبوظبى الإسلامى الإمارات بتولى إنشاء هذه الخدمة وتم توقيع هذه التكلفة على مصرفنا وتشغيلها حتى الآن .

وذكرت سعادتها أن هناك خدمة فنية أخرى على جانب كبير من الأهمية يوفرها مصرف أبوظبي الإسلامي . الإمارات لمصرفنا تمثل في الارتقاء بأنظمة الحاسب الآلي وهذه توفر لمصرفنا مبالغ كثيرة . فضلاً عن استشارات في المخاطر ، وفي المراجعة والتفتيش ، بالإضافة إلى كثير من البرامج والمنتجات الإسلامية ، فمصرف أبوظبي الإسلامي (الإمارات) يقدم لنا خدمات ومساعدات كثيرة مجاناً منذ ثمانى سنوات .

وقالت الرئيس أنه توجد خدمات لم نعد في احتياج لها ، مثال ذلك ما حدث في بداية عام ٢٠٠٨ حيث استقدم لنا مصرف أبوظبي الإسلامي . الإمارات أحد أهم بيوت الخبرة العالمية لتشخيص وفحص البنك ووضع خطة عمل واستثمار له ، وقد تقاضى

بيت الخبرة عن ذلك حوالي ستة مليون دولار دفعها مصرف أبوظبي الإسلامي . الإمارات . كما قام مصرف أبوظبي الإسلامي .
الإمارات بإنشاء نظام حاسب آلى للمحاسبة الإسلامية قام المصرف هناك بدفع تكلفة دراسة جدته .

وأضافت سعادتها بأنه لن يتم دفع تكاليف سابقة على إبرام العقد إلا من تاريخ تفعيله بموافقة الجمعية العامة اليوم ، ونطلب تفويض الجمعية العامة لمجلس الإدارة أو من يفوضه في إبرام هذا العقد ودفع التكاليف بالقيمة العادلة للخدمة التي سيتم تقديمها . علماً بأن العقد متاح لأى مساهم يرغب فى الإطلاع عليه .

وقد أفاد الأستاذ محمد فاروق ممثل بنك الاستثمار القومى في الجمعية بأنه يوافق على الترخيص لمجلس الإدارة أو من يفوضه في إبرام العقد فى ضوء أن هذا العقد هو أحد بنود اتفاقية الإستحواذ بين مصرف أبوظبي الإسلامي والإمارات ومصرف أبوظبي الإسلامي مصر ، وأنه سيتم عرض العقد وبنوده على البنك المركزى المصرى فى حينه للموافقة عليه .

وبعد انتهاء المناقشات والإجابة على كافة الاستفسارات المقدمة من المساهمين في هذا الصدد والرد عليها جميعاً من جانب الأستاذة/ رئيسة الاجتماع ، فقد قالت سعادتها بدعوة السادة المساهمين إلى التصويت على هذا البند وقد أسفرت عملية

التصويت عن الآتي:

الموافقة بأغلبية الأسهم الحاضرة بنسبة ٩٩,٩٨ % وباعتراض مساهم واحد (محمد فريد عبدالغنى مالك لعدد ١٥٠٠ سهماً) على الترخيص بإبرام عقد خدمات فنية مع مصرف أبو ظبي الإسلامي - الإمارات ، والمتضمن قيام مصرف أبو ظبي الإسلامي - الإمارات بتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالخدمات المصرفية كالمالية ، إدارة المخاطر ، خدمات الخزينة ، دعم التكنولوجيا والمعلومات ، التسويق للمصرف وغيرها من الأنشطة ذات الصلة للمؤسسات المالية .

كما تم الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة أو من يفوضه في إبرام عقد الخدمات الفنية وذلك وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ مع تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في إدخال أيّة تعديلات قد تطرأ على هذا العقد حالاً أو مستقبلاً، والحق في إبرام أيّة ملاحقة إضافية لذلك العقد في أي وقت واتخاذ أيّة إجراءات من شأنها تنفيذ ذلك العقد ، كما له الحق في الدخول في مفاوضات مع كافة الأطراف المعنية بشأن تفعيل ذلك العقد .

كما تم الموافقة أيضاً على تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في إجراء أيّة تعديلات على ذلك العقد يقتربها البنك المركزى أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بما يتفق وأحكام القوانين والقرارات السارية .

وفقاً لأحكام قواعد القيد في البورصة المصرية فتجدر الإشارة إلى أن الطرف المعنى بهذا العقد والذي كان يتوجب عليه الامتناع عن التصويت في هذا القرار لم يحضر الاجتماع ومن ثم لم يقم بالتصويت عليه .

القرار الحادى عشر : أحيلت الجمعية العامة علماً بتقرير البنك عن الإجراءات التصحيحية التي سوف يتبعها البنك لتصويب المؤشرات المالية الخاصة بانخفاض حقوق المساهمين عن ٩٠ % من رأس المال (وفقاً للمادة ٦٣ من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد والشطب) والذي اعتمد مجلس الإدارة وتم تلاوته على المساهمين في الجمعية العامة .



والمطلوب فقط هو إحاطة الجمعية علماً بهذه التقرير وقد أحيلت إلى جماعة الأسهم الحاضرة للجتماع .
وعقب ذلك انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الرابعة والنصف مساءً .

مراقباً للحسابات

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

رئيس الجمعية
سعادتها

جامعاً الأصوات

حسام شحرور
شريف اسكندر

أمين السر

د. راجح



23324

الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة
قطاع خدمات الاستثمار
الادارة العامة للشئون القانونية لشركات الأموال

أقر أنا / مكي سعيد عبده بطاقة رقم :
بصفتي / رئيس بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع جمعية العادية لشركة : د/صربيا للمقاولات المعاقد
التعاقد بتاريخ ٤ / ٥ / ٢٠١٧ وذلك تحت مسؤوليتي ودون أدنى مسؤولية
على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأنني مفوض في تسليم واستلام المحضر .
توقيع مقدم الطلب

مكي سعيد

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسؤولية الشركة

السطر بعالية صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة : د/صربيا للمقاولات المعاقد
التعاقد يوم ٤ / ٥ / ٢٠١٧ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠١٧
وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذًا للمادة (٢٠٢) من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدرة ()
بموجب إيصال رقم (٦٤٦٧) مجموعه رقم (٣٧) بتاريخ ٢٠١٨ / ٦ / ٢٠١٧
وذلك دون أدنى مسؤولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عمما ورد بها من بيانات، ولا يحق
للشركة الرجوع على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالمحضر من بيانات وما
تضمنه من إجراءات والمحضر مكون من عدد () صفحة لا غير ..
هذا وقد روجع من الناحية الإجرائية فقط .

ملاحظات الهيئة :

٢٠١٨ / ٦ / ٢٠١٧
رئيس الفرع
٦٤٦٧

مدير الادارة
٦٤٦٧

الصادم
٦٤٦٧
OF-750B-03A